

زيمبابوي : الآلاف من عمليات الإخلاء القسري والاعتقال في حملة قمع عنيفة

"وصلتُ، فبكيت. كانوا جميعاً خارج ... منازلهم المدمرة ... الأطفال يصرخون والمرضى يكابدون العذاب والألم". وصف شاهد عيان للمشهد في أعقاب عملية إخلاء جماعية في زيمبابوي.

بينما يزور المبعوث الخاص للأمم المتحدة جيمس موريس زيمبابوي لمناقشة النقص الحاد في المواد الغذائية في البلاد، دعت منظمة العفو الدولية حكومة زيمبابوي إلى التوقف فوراً عن تنفيذ عمليات الإخلاء القسري الجماعية التي شردت مجتمعات محلية بأكملها وقطعت أرزاق الآلاف.

وخلال الأسبوعين الماضيين نظمت حكومة زيمبابوي الإخلاء القسري للآلاف من التجار غير الرسميين والعائلات التي تعيش في مستوطنات غير رسمية في شتى أنحاء البلاد في إطار حملة قمع أطلق عليها اسم "عملية مورامباتسفينا" - التي تترجم بشكل واسع بعبارة "أخرجوا القمامة" لكن الشرطة تشير إليها "بعملية استعادة النظام".

ويجري تنفيذ الإخلاءات بدون سابق إنذار وبدون أوامر من المحكمة في استهتار صارخ بالإجراءات القانونية المرعية وسيادة القانون. وخلال عمليات الإخلاء القسري يستخدم أفراد الشرطة وغيرهم من أفراد قوات الأمن القوة المفرطة - حيث يحرقون المنازل ويدمرون الممتلكات ويضربون الأشخاص.

وفي ليلة الخميس في 26 مايو/أيار، أُخرج أكثر من 10000 شخص قسراً من منازلهم في مستوطنة توسعة هاتكليف غير الرسمية بشمال هراري. وبحسب ما ورد دمرت الشرطة هذه المنازل، فأوقعت عائلات المستوطنة في براثن الفقر المدقع واضطرتهم للنوم في العراء خلال فصل الشتاء في زيمبابوي. وفي الواقع فإن الحكومة هي التي أدخلت إلى توسعة هاتكليف العديد من الذين يجري طردهم.

وقال كولاولي أولانبيان مدير برنامج أفريقيا في منظمة العفو الدولية "لقد تلقينا أنباء حول مشاهد تفطر القلب لزيمبابويين عاديين دُمرت منازلهم وقُطعت أرزاقهم كلياً وهم يبكون في الشارع في حالة ذهول تام". وأضاف "حتى أننا تلقينا أنباء تفيد أن الشرطة أرغمت الناس على تدمير منازلهم".

"لقد أُصيبت منظمة العفو الدولية بالذعر إزاء هذا الاستهتار الصارخ بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وتتعارض عمليات الإخلاء القسرية - بدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة وتوفير الحماية القانونية وسبل الانتصاف والتدابير المناسبة للنقل إلى مكان آخر، تتعارض كلياً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان".

لقد أُلقي القبض على آلاف الأشخاص - معظمهم من التجار غير الرسميين - خلال حملة القمع على أساس أن أعمالهم التجارية غير قانونية. ودُمرت بضائعهم أو تمت مصادرتها - رغم أن العديدين كما ورد كانوا يحملون تراخيص للعمل. ويعكف محامو حقوق الإنسان الآن على رفع دعاوى نيابة عن التجار الذين أُجبر معظمهم على دفع غرامات لضمان الإفراج عنهم.

"إن الإغلاق القسري للأعمال التجارية غير الرسمية - وهي الخيار الوحيد المتبقي لكسب الرزق بالنسبة للعديدين في اقتصاد زيمبابوي الذي بات في حالة يرثى لها - قد دفع الآلاف إلى وضع يتعرضون فيه للانتهاك بشكل متزايد - وهي حقيقة تثير القلق الشديد في ضوء ارتفاع مستويات الفقر والنقص في الأغذية الذي تعاني منه زيمبابوي أصلاً.

وقال كولاولي أولانيان إن "حكومة زيمبابوي ترتكب انتهاكاً صارخاً لحقوق المدينة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المكفولة بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب - ويتعرض أشخاص آخرون عديدون لخطر إلحاق أذى بهم وللتشرد مع استمرار عمليات الإخلاء القسرية"

وقال كولاولي أولانيان "إننا ندعو الحكومة إلى الوقف الفوري لعمليات الإخلاء القسري. ويجب منح الذين تم إخلاؤهم قسراً ودُمرت ممتلكاتهم حماية قانونية وسبل انتصاف كاملين، ويجب أن يحصلوا على تعويضات كافية." وتابع يقول إنه "ينبغي على الحكومة أن تعمل بصورة عاجلة على تقديم المأوى والطعام والماء النظيف لجميع الذين طردوا".

خلفية

في سبتمبر/أيلول 2004 أشارت منظمة العفو الدولية إلى محاولات الإخلاء القسرية لآلاف الأشخاص من مزرعة بورتا، وهي مستوطنة غير رسمية تقع على مشارف هراري، ورد أن الشرطة أساءت خلالها استخدام الغاز المسيل للدموع ضد السكان. وكانت الشرطة تتصرف في تحدٍّ لأمر صادر عن المحكمة بحظر عملية الإخلاء.

وبحسب أقوال شهود العيان، أطلقت الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع مباشرة على منازل سكان مزرعة بورتا. ولقي 11 شخصاً على الأقل حتفهم في الأسابيع التالية. ودعت منظمة العفو الدولية بصورة متكررة إلى إجراء تحقيق كامل في الأحداث والوفيات التي وقعت لاحقاً في مزرعة بورتا، لكن لا يُعرف بأنه تم إجراء أي تحقيق.

ويساور منظمة العفو الدولية القلق الشديد إزاء إمكانية استهداف مزرعة بورتا مرة أخرى في عملية "التطهير" الراهنة.

ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع الإنترنت : <http://web.amnesty.org/library/eng-zwe/index>.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: +44 20 7413 5566

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW . موقع الإنترنت : <http://www.amnesty.org>

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : <http://news.amnesty.org>